

## النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٥ سبتمبر ٢٠٢١

### آخر المستجدات في سلطنة عُمان

انتهاء فترة التسجيل الضريبي للأعمال التي تتراوح تواريخها السنوية بين 250,000 و 499,000 ريال عماني مع انتهاء فترة تقديم طلب التسجيل الضريبي للأعمال التي تتراوح تواريخها السنوية بين 250,000 و 499,000 ريال عماني في 31 أغسطس 2021، فمن المتوقع أن يبدأ سريان التسجيل بالنسبة لهذه الفئة من الأعمال اعتباراً من 1 أكتوبر 2021. وعليه، يجب على الأعمال التي تدرج تواريخها ضمن هذه القيمة والتي لم تتقدم بطلب التسجيل الضريبي حتى تاريخه أن تسارع إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على سبيل الأولوية.

أما بالنسبة للأعمال التي تتراوح تواريخها السنوية بين 38,500 و 249,999 ريال عماني، فسيكون بإمكانها تقديم طلب التسجيل ابتداءً من 1 ديسمبر 2021 حتى 28 فبراير 2022، مع سريان التسجيل اعتباراً من 1 أبريل 2022.

ونعرض فيما يلي تواريخ التسجيل المحددة حسب الجدول التالي:

تاريخ التسجيل	فترة تقديم طلب التسجيل	في حال كانت قيمة التوريدات السنوية (الفعلية أو المتوقعة)
16 أبريل 2021	من 1 فبراير 2021 إلى 15 مارس 2021	أكثر من 1,000,000 ريال عماني
1 يوليو 2021	من 1 أبريل 2021 إلى 31 مايو 2021	تتراوح بين 500,000 ريال عماني و 1,000,000 ريال عماني
1 أكتوبر 2021	من 1 يوليو 2021 إلى 31 أغسطس 2021	تتراوح بين 250,000 ريال عماني و 499,000 ريال عماني
1 أبريل 2022	من 1 ديسمبر 2021 إلى 28 فبراير 2022	تتراوح بين 38,500 ريال عماني و 249,999 ريال عماني

## آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

### هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تنشر قائمة مزودي حلول الفوترة الإلكترونية

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في المملكة العربية السعودية ("المملكة") [قائمة](#) مزودي حلول الفواتير الإلكترونية.

وتحدد هذه القائمة الإرشادية مزودي الخدمة الذين اجتازوا شروط التأهيل واستوفوا معايير ومتطلبات الفوترة الإلكترونية في المملكة.

والجدير بالذكر أنّ الهيئة كانت قد أشارت على موقعها الإلكتروني إلى أنه يمكن للمكافئين (أي دافعي الضريبة) الحصول على خدمات الفوترة الإلكترونية من أي شركة تقديم أنظمة إلكترونية بشرط أن يكون النظام المستخدم من المكافء ملتزماً بمتطلبات الفوترة الإلكترونية في المملكة حتى لو لم يكن مزود الخدمة مُدرجاً ضمن القائمة الإرشادية.

كما نوهت الهيئة إلى أنّ القائمة ليست ملزمة قانوناً ولا تُعتبر بمثابة اعتماد من الهيئة للحلول التقنية، بل تهدف فقط إلى تقديم إرشادات للمكافئين.

في سياق متصل، من المتوقع أن تدخل المرحلة الأولى من نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة حيز التنفيذ بنهاية هذه السنة.

ولأغراض التوضيح، فإنّ تطبيق الفوترة الإلكترونية سيتمّ على مرحلتين أساسيتين: (1) مرحلة إصدار وحفظ الفواتير الإلكترونية و(2) مرحلة ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية.

بالنسبة للمرحلة الأولى، فهي ستدخل حيز التنفيذ في **4 ديسمبر 2021** على أنّ تبدأ المرحلة الثانية في **1 يناير 2023**. كما تجدر الإشارة إلى أنّه سيتمّ تنفيذ المرحلة الثانية بشكل مرحلي، وستقوم الهيئة بتحديد مراحل ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية وإشعار دافعي الضريبة (المكافئين) المستهدفين في كلّ مرحلة قبل التاريخ المحدد للربط بستة أشهر على الأقلّ.

إضافة إلى ما تقدّم، فقد تمّ إصدار الوثائق الخاصة بالموصفات التقنية المشار إليها في القرار الخاصّ بضوابط ومتطلبات الفوترة الإلكترونية، مثل [قاموس بيانات الفوترة الإلكترونية](#)، و [معايير تنفيذ XML للفوترة الإلكترونية](#)، و [معايير تنفيذ مواصفات أمن الفوترة الإلكترونية](#). كما أصدرت الهيئة [الدليل المبسط لمتطلبات الفوترة الإلكترونية والأسئلة الشائعة لمتطلبات الفوترة الإلكترونية](#)، بالإضافة إلى [الدليل الإرشادي التفصيلي للفوترة الإلكترونية](#).

بناءً على ما تقدّم، يجب على الأعمال في المملكة اتخاذ الإجراءات اللازمة على سبيل الأولوية لضمان امتثالها لمتطلبات الفوترة الإلكترونية بحلول المواعيد النهائية، لا سيّما وأنه لم يتبق سوى **80 يوماً** حتى تاريخ بدء العمل بالمرحلة الأولى. وبالتالي، يتعيّن على الأعمال التأكد من امتثالها للمتطلبات ذات الصلة بحلول الموعد النهائي لتفادي تعرّضها لأي غرامات على عدم الامتثال.

### دمج دائرة إدارة البيان الجمركي مع إدارة التدقيق بعد الفسخ في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

تمّ دمج الدائرة المختصة بإدارة البيان الجمركي في مع إدارة التدقيق بعد الفسخ في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة"). وعليه، يجب على المستوردين في المملكة العربية السعودية تقديم طلب إلى إدارة التدقيق بعد الفسخ لأغراض الحصول على نسخة من البيانات الجمركية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ طلب الحصول على نسخة من البيانات الجمركية يخضع لإجراءات معيّنة، كما تفرض الهيئة رسماً بقيمة **100 ريال سعودي** عن كلّ نسخة من البيان الجمركي.

وفي هذا الشأن، يمكن لديلويت تقديم هذه الخدمة للعملاء وطلب الحصول على نسخ من البيانات الجمركية بالنيابة عنهم من دائرة التدقيق بعد الفسخ.

## آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

### الاتحادية للضرائب تنشر قرار تطبيق نظام وضع العلامات المميزة على السلع الانتقائية المحددة

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") قراراً يتعلق بوضع العلامات المميزة على التبغ ومنتجاته (أو ما يُعرف أيضاً بـ "نظام العلامات المميزة").

وينصّ [قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم \(3\) لسنة 2021](#) على اعتماد علامات مميزة ذات تصميم جديد، في حين تزول صفة الاعتماد عن العلامات المميزة ذات التصميم القديم. إلا أنّ القرار لم ينصّ على أية تفاصيل بشأن التغييرات التي تمّ إجراؤها على تصميم العلامات المميزة.

كما حدّد القرار الصادر عن الهيئة الجدول الزمني التالي:

• بحلول **1 أكتوبر 2021**، يجب استقبال طلبات العلامات ذات التصميم الجديد الخاصّة بالأسواق المحلية والأسواق الحرّة – صالات القادمين.

• بحلول **1 يناير 2022**، يجب استقبال طلبات العلامات ذات التصميم الجديد الخاصّة بالأسواق الحرّة – صالات المغادرين.

وفي هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الهدف من [نظام العلامات المميزة](#) يكمن في تنظيم بيع منتجات التبغ وتجنّب التهريب الضريبي والاتجار غير المشروع بهذه المنتجات.

## آخر المستجدات في جمهورية مصر العربية

### وزارة المالية المصرية قامت بنشر النسخة العربية من القرار رقم (430) لسنة 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادر بالقانون رقم (207) لسنة 2020

في إطار سعيها إلى تسهيل وتيسير الإجراءات والقواعد الخاصة بالتجارة والاستثمار في مصر، أصدرت الجمارك المصرية قانون الجمارك الجديد رقم (207) لسنة 2020، ومن ثمّ صدر قرار وزير المالية رقم (38) لسنة 2021 بشأن نظام التسجيل المُسبق للشحنات، والذي يسمح بتبادل بيانات ومستندات الشحنات إلكترونياً والحصول على موافقة مسبقة قبل وصول السلع المستوردة إلى الموانئ المصرية.

وقد تمّ إصدار هذا القرار لتوضيح إجراءات التسجيل المُسبق للشحنات واعتماد التوقيع الإلكتروني المُستخدم في مستندات الاستيراد والخطوات الجديدة لاستيراد المنتجات.

أبرز المستجدات الواردة في القانون الجديد:

• تقديم حزمة البيانات والمستندات الرقمية الخاصة بالبضاعة المستوردة إلى مصلحة الجمارك ("المصلحة") من خلال منصة (نافذة) قبل شحنها إلى البلاد، لتتولى المصلحة التأشير عليها برقم قيد جمركي مبدئي (ACID) ضمن نظام

التسجيل المسبق للشحنات، والذي يسمح بتبادل بيانات ومستندات الشحنات إلكترونياً والحصول على موافقة مسبقة قبل وصول السلع المستوردة إلى الموانئ المصرية.

- إخطار الشاحن برقم القيد الجمركي المبدئي لقيده بجميع مستندات شحن البضاعة.
- استخدام التوقيع الإلكتروني في إدراج البيانات والتقديم الإلكتروني للمستندات بما في ذلك الفاتورة، وذلك عند قيد البيانات الجمركية الخاصة بنظام التسجيل المسبق للشحنات من خلال منصة (نافذة).
- اعتماد نظام الفاعل الاقتصادي المعتمد، والذي يعدّ بمثابة برنامج فعال للإسراع في عملية التخليص الجمركي للشحنات وتقليص عدد عمليات التفتيش الفعلي للمستوردين المسجلين في نظام الفاعل الاقتصادي المعتمد.
- وضع مجموعة موحّدة من القواعد التي تشمل الإجراءات المرتبطة بقوانين الجمارك والإعفاء ضمن لائحة واحدة مبسّطة.

والجدير بالذكر أنّ الهدف من هذا القرار يكمن في تيسير التجارة بين مصر والدول الأخرى من خلال تسهيل وتوحيد إجراءات وعمليات التخليص الجمركي وتبادل بيانات ومستندات الاستيراد بشكل إلكتروني، بالإضافة إلى الحقوق والالتزامات الجمركية الجديدة.

هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.